الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاق القرض المبرم

في 16 ماي 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي

للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل

(2014 / 45)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 18 / 06 / 2014

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاق القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 10 / 07 / 2014

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان

نائب الرئيس: السيد المنصف شيخ روحه **مقررة اللجنة :** السيدة لبنى الجريبي

المقرر المساعد الأول: السيد المعز بالحاج رحومه **المقرر المساعد الثاني:** السيد المنجي الرحوي

نظـــــر اللجنـــة

نـــظـر اللجنتيـــن	
لجنة المالية والتخطيط والتنمية	لجنة القطاعات الخدماتية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2014/06/20	
جلسة اللجنة: 07 جويلية 2014 **قرار اللجنة:** الموافقة مع احتفاظ عضوين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 08 جويلية 2014 **رئيس اللجنة:** الفرجاني دغمان **المقررة:** لبنى الجريبي	**جلسة اللجنة:** 09 جويلية 2014 **قرار اللجنة:** الموافقة مع رفض عضو **تاريخ إنهاء الأشغال:** 09 جويلية 2014 **رئيس اللجنة:** محمود البارودي **المقرر:** علي فارس

أوّلا ــ تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 16 ماي 2014 مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير اتفاق قرض بمبلغ مائة وواحد وثمانون مليون وثلاثمائة ألف أورو (181.300.000 أورو) أي ما يعادل تقريبا ثلاثمائة وثمانية وتسعون مليون دينار تونسي (398 م.د.ت).

ويسند هذا القرض في شكل دعم مباشر للميزانية للمساهمة في تمويل برنامج إصلاحات لدعم الحوكمة والفرص والتشغيل في إطار دفع النشاط الاقتصادي، ويتضمن برنامج الإصلاح 4 محاور أساسية تتلخص في:

- توحيد الإطار القانوني للصفقات وتكريس الحوكمة والشفافية والنزاهة وإدخال مقوّمات التنمية المستديمة وتطوير كفاءات المتدخلين في نظام الصفقات العمومية،
- تطبيق أحكام الفصل 22 ثالثا من القانون عدد 9 لسنة 1989 المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية على البنوك العمومية الثلاثة، بما يمكن من إدخال بعض المرونة على كيفية ممارسة الإشراف على البنوك وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها في انتظار نتائج التدقيق الشامل ودعم المحيط التنافسي لنشاط هذه البنوك،

- إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكراء السعة الزائدة للألياف البصرية للشركات مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية للسكك الحديدية إلى المشغلين في قطاع اتصالات، وتشجيع بقية المشغلين في قطاع الاتصالات على النفاذ على محطة العبور ببنزرت وذلك بالتخفيض في العرض المالي الذي قدمته اتصالات تونس للولوج إلى محطة الهبوط ببنزرت بنسبة 65 % ،
- تعهّد هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية بعد صدور الأمر عدد 3232 لسنة 2013 والمتعلق بتنظيمها وضبط مشمولاتها بعمليات تقييم تشاركي للمصالح العمومية وإجراء الرقابة العليا على مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية وإجراء الأبحاث والمهمات الخصوصية من خلال الأعمال الرقابية الدقيقة والظرفية الموكولة إليها.

الشروط المالية للقرض:

- السحب : قسط وحيد،
- مدة السداد : 30 سنة بما فيها 6 سنوات ونصف إمهال،
- نسبة الفائدة : متغيّرة،
- عمولة الافتتاح : 0,25 % من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ،
- أدوات التغطية : إمكانية الانتفاع بمختلف أدوات التغطية المتاحة خلال مدة سداد القرض كتثبيت نسبة الفائدة أو تغيير عملة القرض.

ثانيا ــ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 07 جويلية 2014، وتداولت حول الشروط المالية للقرض حيث اتفق أغلب أعضاء اللجنة على أن الشروط معقولة، غير أن نسبة الفائدة المتغيرة أثارت كثيرا من النقاش.

واعتبر بعض النواب أن تونس لا تحتكم على الآليات لمراقبة تطورات الأوريبور بسوق لندن، في حين أكّد البعض الآخر أننا نحتكم على أدوات التغطية لتثبيت نسبة الفائدة أو تغيير عملة السداد.

كما دار نقاش حول عناصر الإصلاحات التي تمّ إدراجها في إطار برامج دعم الميزانية بالخصوص إدخال بعض المرونة على كيفية ممارسة الإشراف على البنوك العمومية الثلاثة (الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان) وصيغ المصادقة على أعمال التصرف فيها وتحديد الالتزامات الموضوعة على كاهلها، وطالب بعض أعضاء اللجنة بنتائج التدقيق الذي وعدت به الحكومة عند مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2014 والذي أكّدت أنه سيكون جاهزا قبل نهاية ديسمبر 2013، كما وعدت بأن لا يتم صرف الأموال إلاّ بعد الانتهاء من عملية التدقيق.

وتساءل بعض النواب عن أسباب عدم تدخل البنك المركزي في مراقبة البنوك ذلك أنه في العادة يتخذ إجراءات لمراقبة مؤشرات البنوك، كما تساءلوا عن رأيه حول تدهور سعر صرف الدينار في هذه الفترة بالذات ورأيه حول هذا القرض الموجه أساسا للاستهلاك وليس للتنمية.

من جهة أخرى، ثمّن نائب شرح الأسباب الذي اشتمل على كامل عناصر البرنامج الإصلاحي، ورأى أنه استجابة لطلبات المجلس الوطني التأسيسي.

ثالثا ــ توصيات اللجنتين:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية مدّها مستقبلا بتطور المديونية عند دراستها لاتفاقيات القروض، كما توصي بالحدّ من الاقتراض للاستهلاك وتشجيع الاقتراض للتنمية، وتؤكد على أن تكون نسبة الفائدة مستقبلا قارّة.

من جهة أخرى، توصي اللجنة بالإسراع في الشروع في تدقيق البنك الوطني الفلاحي.

وثمّن عدد من أعضاء لجنة القطاعات الخدماتية مضامين وأهداف هذا الاتفاق، وعبّر آخرون عن بعض التحفظات خاصة حول الالتجاء المتواصل للتداين الذي قد يفاقم المخاطر المالية ويمسّ من سيادة تونس واستقلال توجهاتها وقراراتها.

كما لاحظ أعضاء اللجنة، في هذا السياق، نوعا من الغموض بخصوص مآل الأموال المقترضة بصفة عامة، وأوصوا بضرورة توظيف هذا القرض في المجالات المنصوص عليها بنص الاتفاق مع الحرص على توفير كافة ضمانات النجاعة والمردودية.

من جهة أخرى، تساءل بعض النواب عن الجدوى من اعتماد نسبة فائدة متغيرة وعن أدوات التغطية المتاحة والكفيلة بالتقليص من مخاطر تغيّر هذه النسبة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تسديد الديون.

رابعا ــ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين واحتفاظ عضوين.

رئيـــس اللجنـــة

الفرجاني دغمان

المقرر المساعد الأول

معز بالحاج رحومة

مشـــروع قانـــون 2014/45

يتعلق بالمصادقة على اتفاق القرض المبرم في 16 ماي 2014 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل.

فصـــل وحيـــد :

تمت المصادقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبـــرم بواشنطن في 16 ماي 2014 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنـــك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض قدره مائة وواحد وثمانـــون مليون وثلاثمائـــة ألف أورو (181.300.000أورو) لتمويل برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل.

2014/45

الواردات عـــــــدد
18 جوان 2014
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي